حزب الطليعة الديموقراطي الاشتراكي — النهج الديموقراطي

بـــــيـــــــان

تقديم: لا شك أن الأحداث السياسية البارزة التي عرفتها نهاية القرن العشرين، على الصعيد العالمي، من انهيار الدول الاشتراكية القائمة بالفعل، واضمحلال عدد من الأنظمة الدكتاتورية وصمود مجتمعات دول اشتراكية واستمراريتها، إضافة إلى تصعيد الرأسمالية العالمية هجوماتها على الطبقة العاملة وباقي الشرائح الإجتماعية ذات الدخل المحدود... وذلك عبر تنفيذ سياسات التقويم الهيكلي التفقيرية والتجويعية من قبل أذنابها وكذا الإجهاز على كل المكتسبات الاجتماعية، بهذه الطريقة أو تلك، من هنا أهمية اليقظة والحذر وسط مختلف مكونات الصف اليساري والديموقراطي للاستمرار في النضال قصد تحقيق ديموقراطية حقيقية مبنية على أساس دستور ديموقراطي منبثق عن انتخابات حرة ونزيهة، والبيان التالي هو مؤشر دال على هذا العمل الوحدوي والتنسيق المأمول:

عقدت سكرتارية الكتابة الوطنية لحزب الطليعة الديموقراطي الاشتراكي وسكرتارية النهج الديموقراطي اجتماعا يوم الخميس17 أكتوبر 1996.

وبعد مناقشة الأوضاع العامة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وخاصة بعد استفتاء 13 شتنبر وما سيليه من مسلسل انتخابي وما أسفر عنه الحوار الاجتماعي من نتائج هزيلة ومهينة للشغيلة.

وبعد تدارس سبل تنسيق العمل بين القوى التقدمية والديموقراطية من أجل إرساء حياة ديموقراطية سليمة كسبيل وحيد في الظرف الراهن لإخراج البلاد من الأزمة الحادة التي تختنقها، قررتا إصدار البيان التالي:

صعدت الرأسمالية العالمية، خاصة بعد انهيار المعسكر الشرقي، هجومها على الشغيلة، بالخصوص عبر تقليص قدرتها الشرائية وتصعيد الطرد والتسريح الجماعي من العمل، وضرب المكتسبات الإجتماعية، وكذا ضد الشعوب المضطهدة، بواسطة الإخضاع الكامل لإقتصاديات البلدان التابعة، بتطبيق سياسات التقويم الهيكلي التفقيرية والتجويعية، التي يشرف عليها صندوق النقد والبنك الدوليين. ويتغلف هذا الهجوم بشعارات براقة، كالشراكة والدمقرطة للتعتيم على الهيمنة، ومحاولة إضفاء الشرعية على الأنظمة التبعية. وانصاع الحاكمون في المغرب لتعاليم وسياسات المؤسسات المالية الإمبريالية وتفننوا في فبركة مسلسلات «ديموقراطية» مزيفة ترتكز إلى دساتر ممنوحة ومكرسة للإستبداد المخزني، وانتخابات تفتقر للحد الأدنى من النزاهة والحرية، وذلك لتمرير الاختيارات اللاشعبية والتبعية السائدة، الشيئ الذي أوصل بلادنا إلى حافة الكارثة، مما دفع الحاكمين إلى العمل على إستمالة أحزاب المعارضة البرلمانية إلى إجماع وسلم اجتماعي جديدين، عبر تقديم وعود تمخضت عنها دوما نتائج هزيلة، أو عكسية حيث تم الإلتفاف على مطلب إلغاء الثلث المنتخب، بشكل غير مباشر، بواسطة مراجعة للدستور حولت ذلك الثلث إلى غرفة ثانية لها صلاحيات إسقاط الحكومة وعرقلة وتوقيف أية قوانين لا تروقها. وقد أسفر«الحوار الإجتماعي» عن اتفاقية تتضمن نتائج هزيلة ومهينة للكادحين نذكر منها الزيادة في الأجور، مقارنة بالإرتفاع المهول للأسعار، في حين تم تكريس مبدأ إعتقال ومحاكمة العمال المضربين باسم «احترام حرية العمل» وبالتالي الإجهاز على حق الإضراب الذي هو حق دستوري وتاريخي للكادحين.

وقد تجاوبت معظم الإتجاهات المتنفذة في أحزاب المعارضة البرلمانية مع مخططات الحاكمين تحت غطاء التوافق والتراضي وإنقاذ البلاد من الكارثة. غير أن الواقع يبين أن ليس هناك أي تراضي أو توافق حقيقيين بل مجرد تنازل وخضوع لشروط المخزن والطبقات السائدة والإمبريالية، وذلك في إطار التناوب المزعوم والمخطط له سلفا عبر توزيع المقاعد البرلمانية. فهل يمكن إنقاذ البلاد من الكارثة بالدخول في مسلسل «ديموقراطي» مزيف ولا أفق له وفي حكومة لا حول لها ولا قوة، بينما السلطة الفعلية كانت وستظل بيد الذين أوصلوا البلاد إلى تلك الكارثة باختياراتهم اللاشعبية واللاديموقراطية، ولا زالوا ممعنين في سياساتهم كما عبروا عن ذلك في التهيء والمصادقة على الدستور الجديد، حيث تم تغييب شعبنا عن أية مشاركة في بلورته وإلغاء أي صوت يعارضه وطبخ نتائج الإستفتاء عليه؟

إن كل القوى التقدمية والديموقراطية لا يمكن إلا أن ترفض تزكية أي مخطط يستهدف المصالح الحيوية لشعبنا ووطننا وتعارض أي سلم اجتماعي يؤدي إلى المزيد من تفقير وتجويع الجماهير الشعبية وتعتبر أن المسلسل الإنتخابي الجديد لن يختلف عن سابقيه في غياب الإطار الدستوري والقانوني والسياسي لإنطلاقة ديموقراطية حقيقية بالإضافة إلى أن الواقع ما فتئ يكذب الإدعاءات الرسمية حول شفافية ونزاهة الإنتخابات رغم الوعود التي علمتنا التجارب أنها تنكث دائما.

إن حزب الطليعة الديموقراطي الإشتراكي والنهج الديموقراطي يدعوان كل المناضلين الشرفاء بما فيهم مناضلي أحزاب المعارضة البرلمانية، إلى مواصلة النضال من أجل ديموقراطية حقيقية يكون أساسها دستور ديموقراطي يبلوره مجلس تأسيسي منتخب انتخابا حرا ونزيها، وانتخابات حرة ونزيهة، وإقامة دولة الحق والقانون، واحترام حقوق الإنسان، والدفاع عن مطالب الجماهير الشعبية عبر توقيف الهجمة ضد قوتها ومكتسباتها، والعمل على تحسين أوضاعها.

كما يؤكدان تشبتها بالتنسيق والعمل المشترك، وسيعملان على أن يتوسع ليشمل مناطق البلاد والمنظمات الجماهيرية وسيظلان دوما على كامل الإستعداد للعمل والتنسيق مع كل القوى والفعاليات المناضلة والمخلصة لمطامح شعبنا.

سكرتارية الكتابة الوطنية
لحزب الطليعة الديموقراطي الإشتراكي

سكرتارية اللجنة الوطنية
للتنسيق للنهج الديموقراطي